

2021

## The role of financial policies to face the repercussions of Corona, with reference to Egypt

المعتصم بالله مصطفى البحراوي  
مدرس، قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj>

 Part of the [Business Commons](#)

---

### Recommended Citation

2021) (البحراوي, المعتصم بالله مصطفى (2021) "The role of financial policies to face the repercussions of Corona, with reference to Egypt," *Delta University Scientific Journal*: Vol. 4 : No. 1 , Article 13.  
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj/vol4/iss1/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Delta University Scientific Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aar.edu.jo](mailto:rakan@aar.edu.jo), [marah@aar.edu.jo](mailto:marah@aar.edu.jo), [u.murad@aar.edu.jo](mailto:u.murad@aar.edu.jo).



## دور السياسات المالية في مواجهة تداعيات كورونا مع الإشارة لمصر

المعتصم بالله مصطفى البحراوي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مدرس، قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر

### ملخص

**الهدف:** يهدف البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والإقليمي مع التركيز على الاقتصاد المصري كدراسة حالة. كما يهدف إلى تحليل السياسات المالية في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ للوقوف على مدى فعالية السياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية في التخفيف من حدة الآثار السلبية لجائحة كورونا، بالإضافة إلى تحليل آثارها على المدى الزمني القصير والطويل.

**تصميم الدراسة:** اتبع البحث مراجعة منهجية للدراسات السابقة ذات الصلة بالآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ومصر على وجه الخصوص، وكذلك استعرض البحث الدراسات المرتبطة بالسياسات المالية التي تم تبنيها لمواجهة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

**النتائج:** أظهرت الدراسة أن التأثير الأولي للجائحة على الاقتصاد العالمي تمثل في انكماش وتباطؤ في القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة إجراءات الإغلاق وتقييد حركة الأشخاص والبضائع التي طبقتها مختلف دول العالم. وقد ترتب على انتشار الوباء العالمي تأثير سلبي (على الأقل على المدى القصير) على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ولم يختلف الوضع كثيرًا في مصر، حيث ترتب على تفشي الوباء اختلالات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك قطاع الخدمات والصناعة، مع تحسن طفيف في قطاع الزراعة. وقد استنتجت الدراسة إلى أن الحكومة المصرية تبنت مجموعة كبيرة من السياسات المالية في محاولة لكبح التأثير السلبي للجائحة. وقد انتهى البحث إلى فعالية أغلب تلك السياسات على المدى الزمني القصير، حيث ساهمت تلك السياسات في التخفيف من حدة آثار الجائحة، مع ملاحظة تأثير محدود لبرامج الحماية الاجتماعية. وأخيرًا خلصت الدراسة إلى أن توسع الحكومة المصرية في الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل تلك السياسات سوف يترتب عليه آثار سلبية على الحيز المالي، مكافحة الفقر، واستدامة المالية العامة.

**الخاتمة:** ناقش هذا البحث الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والإقليمي مع التركيز على مصر كدراسة حالة، مع بيان للسياسات المالية المطبقة في مصر لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة وتقييم فعاليتها وآثارها.

**الكلمات المفتاحية:** كورونا، مصر، سياسات، مالية

## 1. المقدمة

تبرز إشكالية البحث في بيان الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي مع الإشارة لمصر كدراسة حالة مع تحليل السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة المصرية استجابة للوباء العالمي للوقوف على مدى فعالية تلك السياسات والآثار المرتبطة بها على المدى الزمني القصير والطويل

### ب. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والإقليمي مع التركيز على الاقتصاد المصري كدراسة حالة. كما يقدم البحث تحليلاً اقتصادياً لاستجابة السياسات المالية للأزمة في مصر وتقييم فعاليتها وتأثيرها على المدى الزمني القصير والطويل. وسوف يركز البحث على الموضوعات التالية: (أ) الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، (ب) الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري، (ج) استجابة السياسات المالية في مصر للأزمة الناشئة عن الجائحة.

### ج. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في إبراز دور السياسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات وما يرتبط بها من تداعيات اقتصادية، حيث تمتلك الحكومات مجموعة متنوعة من الأدوات التي تمكنها من تحفيز النشاط الاقتصادي وإنقاذه من الانكماش. كما تتضمن أهمية البحث تحليل الآثار الناتجة عن تطبيق تلك السياسات على المدى القريب والبعيد خصوصاً فيما يتعلق بألية تمويلها وضوابط تطبيقها.

### د. فروض البحث

يفترض البحث أن تفشي جائحة كورونا سوف يترتب عليه تأثير واسع النطاق على الاقتصاد العالمي. وسوف يشمل هذا التأثير اضطرابات في مؤشرات الاقتصاد الكلي،

مع استمرار تفشي جائحة كورونا، يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد جميع الدول تباطؤاً في نشاطها الاقتصادي، وهو ما يؤثر بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في تلك الدول. وقد اتخذت دول العالم تدابير وإجراءات لمكافحة الانتشار السريع للفيروس المستجد ترتب عليها إغلاق جزئي أو كلي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية، ووضعت قيود على حركة الأفراد والبضائع داخلياً وخارجياً. وإن كانت الجائحة تؤثر على كل اقتصادات الدول بلا استثناء، فإن تأثير الأزمة سوف يكون أكثر حدة على الاقتصاديات النامية، مما يعيق جهود التنمية بها. وتعتبر مصر من الدول التي أضر الوباء العالمي على اقتصادها المحلي بشكل مباشر ومنزاد.

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي. وتتضمن الآليات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة فرص العمل. فاستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي شرط أساسي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وقد لجأت دول العالم إلى مزيج من السياسات المالية والنقدية لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتفشي الوباء. وتتنوع تلك السياسات على الجانب المالي بين حوافز مالية وضريبية، نفقات تحويلية، وزيادة الإنفاق الحكومي المباشر. وتهدف تلك السياسات إلى إنعاش الاقتصاد وإنقاذه من الانكماش من خلال تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري الخاص والحكومي على حد سواء.

### أ. مشكلة الدراسة

عنه هبوط في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بسبب عوامل مرتبطة بجانب العرض والطلب.

وقد قام جانب آخر من الدراسات بإجراء مقارنة تاريخية بين الآثار الاقتصادية لأوبئة سبق انتشارها عالمياً وتلك التي من المتوقع أن تنتج عن تفشي جائحة كورونا مثل الدراسة التي أجراها بارو وآخرون (2020). فقد توصلت الدراسة إلى أنه في حالة تماثل نسب الوفيات العالمية لجائحة كورونا لتلك التي نتجت عن جائحة الأنفلونزا الإسبانية في الفترة 1918-1920، فسوف يترتب على ذلك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص. كما هدفت الدراسة التي أجراها البنك الآسيوي للتنمية (2020) إلى إجراء مقارنة تاريخية بين الآثار الاقتصادية لفيروس سارس الذي انتشر على نطاق واسع عام 2003 والآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصادات النامية في آسيا والصين. وقد استنتجت الدراسة وجود آثار سلبية على جانبي العرض والطلب كنتيجة لتفشي الفيروسين محل الدراسة مع ملاحظة تأثير أكبر لفيروس كورونا على الاقتصادات محل الدراسة.

وبالنسبة لتأثير الوباء على الاقتصاد العالمي، فقد قامت العديد من الدراسات بتحليل هذا التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ومن أمثلة تلك الدراسات (2020)، كارلسون-ا & 2020b صندوق النقد الدولي (2020)، وبالدين ا & 2020b سزليزك وآخرون (2020). فقد أشارت دراسة صندوق النقد الدولي (2020) إلى أنه من المتوقع أن يترتب على ا & 2020b) تفشي الوباء انكماش الاقتصاد العالمي نتيجة لإجراءات الإغلاق وحالة عدم اليقين المرتبطة بتفشي الوباء. كما ا & 2020b استنتج كارلسون-سزليزك وآخرون (2020) أن تأثير الوباء على الاقتصاد العالمي سوف ا يظهر من خلال ثلاثة محاور أساسية: الأثر المباشر

حركة التجارة الدولية، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع احتمالية انتعاش بعض القطاعات مثل الزراعة وصناعة المستلزمات الطبية نتيجة لزيادة الطلب على منتجات تلك القطاعات والمرتبطة بتفشي الوباء. كما يفترض البحث أن من الأسباب الرئيسية لتفاقم الآثار الاقتصادية للوباء هو تطبيق أغلب دول العالم لإجراءات الإغلاق وتقييد حركة الأفراد والبضائع. كما تفترض الدراسة وجود تأثير مباشر ومتزايد لجائحة كورونا على الاقتصاد المحلي لمصر، وهو ما دعى الحكومة إلى تبني مجموعة متنوعة من حزم الإنقاذ والتي تتضمن مزيجاً من السياسات المالية والنقدية لتوفير الدعم اللازم للنشاط الاقتصادي. وأخيراً تفترض الدراسة أنه على الرغم من فعالية السياسات المالية في مكافحة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الوباء في مصر على المدى القصير، إلا أن فعاليتها على المدى الطويل سوف ترتبط بآليات تطبيق وتمويل تلك السياسات. فكما هو الحال في الاقتصادات النامية، تواجه الحكومة المصرية تحديات في مالياتها، وأهمها عجز الموازنة، وهو ما سوف يستتبع اللجوء إلى الاقتراض لتمويل تلك السياسات، مما يؤثر بالسلب على استدامة المالية العامة.

#### 5. الدراسات السابقة

قامت بعض الدراسات بتحليل الآثار الاقتصادية الناتجة عن الأوبئة بشكل عام منها على سبيل المثال جونونج (2006) وروغر (2006) وجوناس (2013) إلى أن إجراءات التباعد الاجتماعي 2013 جوناس (2013) المرتبطة بانتشار وباء على المستوى العالمي سوف تؤثر بالسلب على النشاط الاقتصادي على الأقل خلال المدى الزمني القصير من خلال تأثيرها على الطلب، الإنتاج، التوظيف، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة والتمثلة في زيادة الإنفاق على القطاع الصحي. كما استنتجت دراسة جونونج وروغر (2006) أن حدوث وباء عالمي قد ينتج

كما قامت الدراسة التي أجراها مركز دراسات وتحليل ( ببيان السياسات المالية التي تبنتها 2020 للأعمال ) الحكومة المصرية خلال فترة تفشي الوباء، والتي تضمنت مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية، النفقات التحويلية، والإنفاق الحكومي، لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والاستهلاك.

ولتحليل مدى فعالية السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة المصرية استجابة لتفشي الوباء، توصلت الدراسة ( وتلك التي قام بها الخشن 2020 التي قامت بها الخشن ) ( فعالية تلك السياسات على المدى 2020 وآخرون ) ( الزمني القصير، حيث تضمنت تلك السياسات التخفيف من حدة تأثير الوباء وتأثير تدابير الإغلاق المرتبطة به على القطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصًا قطاع الخدمات مثل السياحة. وبالنسبة لقطاع الصناعة، فقد تضمنت السياسات المالية إعفاءات وتخفيضات ضريبية على الأعمال، بالإضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج من خلال تخفيض تكلفة الكهرباء والغاز الطبيعي للمصانع. كما تضمنت تلك السياسات توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل عدد أكبر من الأسر محدودة الدخل بالإضافة لزيادة المعاشات. كما استنتجت الدراسات السابقة ذكرهما ضرورة دراسة آثار تلك السياسات على المدى الزمني الطويل، حيث إن التوسع في الاقتراض لتمويل تلك السياسات سوف يُرتب آثارًا جانبية على الاستدامة مما يُساهم في تفاقم مشكلة الدين العام في مصر.

#### و. منهجية البحث

تبنى البحث المراجعة المنهجية للدراسات السابقة ذات الصلة بالآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ومصر على وجه الخصوص، وكذلك استعرض البحث الدراسات المرتبطة بالسياسات المالية التي تم تبنيها لمواجهة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وقد تمت تلك المراجعة بهدف تجميع وعرض

المرتبط بالاستهلاك، الأثر غير المباشر المرتبط بالأسواق المالية، والآثار المرتبطة بجانب العرض. وأخيرًا استنتج بالدوين (2020) أن تفشي الوباء قد أحدث صدمات في الأسواق المالية نتيجة لحالة الترقب وعدم اليقين التي تصيب تلك الأسواق كنتيجة للوباء.

وعلى مستوى أفريقيا والشرق الأوسط، استنتجت ( 2020دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ) ( آثارًا سلبية واسعة النطاق 2020 ودراسة الأمم المتحدة ) للوباء على اقتصادات أفريقيا والشرق الأوسط من خلال تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة، الصادرات، الأسواق المالية، والتوظيف.

ولتحليل تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، ( أن حدة التأثير سوف 2020استنتج برايسينجر وآخرون ) تختلف وفقًا لسيناريو يتسم بوجود سياسات استجابة من قبل الحكومة المصرية، وسيناريو آخر يتسم بغياب تلك السياسات. وأظهرت الدراسة أن التأثير يكون أكثر حدة على الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، والقطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصًا قطاع الخدمات. كما أشارت ( ودراسة 2020دراسة مركز دراسات وتحليل الأعمال ) ( إلى أنه 2020المركز المصري للدراسات الاقتصادية ) ترتب على تفشي الوباء اختلالات في تحويلات المصريين في الخارج، حركة السياحة، عائدات قناة السويس، والبورصة المصرية.

وعلى جانب استجابة السياسات المالية، فقد اقترحت ( أن السياسات 2020الدراسة التي قام بها ستيل وهاريس ) التي من الممكن أن تتبناها الاقتصادات النامية، ومن ضمنها مصر، لمواجهة تداعيات الوباء تشمل حوافز ضريبية، نفقات تحويلية، وإنفاق حكومي مباشر. ومن حيث الهدف، تتنوع تلك السياسات بين سياسات تستهدف تحفيز الاستهلاك الخاص، سياسات تستهدف تشجيع الاستثمار، وسياسات تستهدف تشجيع الإنفاق الحكومي.

السياسة أهداف أخرى، مثل الإنفاق العسكري أو التأميم. (1) ولتحقيق تلك الأهداف، تستخدم الحكومات مجموعة من الأدوات المالية والنقدية التي تخضع لسيطرتها. وتشمل هذه الأدوات سعر الفائدة، عرض النقود، الضرائب والإنفاق الحكومي، التعريف الجمركية، أسعار الصرف، وتنظيم سوق العمل.

وبالترتيب على ما تقدم، تتنوع السياسات الاقتصادية بين سياسات مالية وسياسات نقدية. فالسياسة المالية هي الوسيلة التي تقوم الحكومات من خلالها بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (2) أما السياسة النقدية، فهي تلك التي من خلالها يؤثر البنك المركزي على عرض النقود داخل الدولة. ويتم استخدام هاتين السياستين لتوجيه الأهداف الاقتصادية للدولة. (1)

وتتضمن أدوات السياسة المالية استخدام الإيرادات الحكومية (الضرائب أو الإعفاءات الضريبية) والإنفاق العام للتأثير على اقتصاد الدولة. وقد بدأ استخدام الإيرادات والنفقات الحكومية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كنتيجة لأزمة الكساد العظيم، وذلك لمعالجة المشكلات الناتجة عن اتباع نهج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

تستند السياسة المالية إلى نظريات الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، التي أشارت إلى أن التغيرات التي تُجرىها الحكومة في مستويات الضرائب والإنفاق الحكومي تؤثر على الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي. وتعتبر السياسة المالية والنقدية هي الاستراتيجيات الرئيسية التي تستطيع من خلالها حكومة الدولة والبنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية. إن الجمع بين تلك السياسات يُمكن هذه السلطات من استهداف التضخم (والتي تتراوح نسبه المقبولة بين 2%-3% سنويًا). (3) بالإضافة إلى ذلك، تستهدف تلك السياسات الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات

الرؤى الناتجة عن عدد كبير من الدراسات التي تم إجراؤها في ظل انتشار الأزمة.

وقد تضمن النطاق الزمني للبحث فترة تفشي جائحة كورونا والتي بدأت في مطلع عام 2020 والتي لازالت مستمرة خلال نفس العام. أما النطاق المكاني فقد تضمن تحليل تأثير الوباء على الاقتصاد العالمي، وعلى بعض اقتصادات قارة آسيا، خصوصًا الصين باعتبارها مركزًا لبدية انتشار الوباء عالميًا، وعلى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. كما ركز البحث على دراسة التأثير الاقتصادي للوباء واستجابة السياسات المالية في مصر كدراسة حالة.

### ي. خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ستة أقسام رئيسية: تضمن القسم الأول مقدمة البحث. ويمثل القسم الثاني الإطار النظري للسياسات المالية وأنواعها بالإضافة إلى آليات تطبيقها خلال الأزمة. ويُركز القسم الثالث على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والإقليمي. أما القسم الرابع، فخصص لدراسة الآثار الاقتصادية للوباء العالمي على الاقتصاد المصري، كما تضمن تحليلًا اقتصاديًا للسياسات المالية التي تم تبنيها من قبل الحكومة المصرية خلال الأزمة وتقييم فعاليتها وتأثيرها. يمثل القسم الخامس النتائج والتوصيات. وأخيرًا يمثل القسم السادس الخاتمة.

### 2. الإطار النظري

تشير السياسة الاقتصادية إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات في المجال الاقتصادي. وهي تشمل نظم تحديد أسعار الفائدة والميزانية الحكومية، فضلًا عن سوق العمل، والملكية الوطنية، والعديد من المجالات الأخرى للتدخل الحكومي في الاقتصاد. (1) وتستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: تحقيق الاستقرار في الأسواق، تعزيز النمو الاقتصادي، تنمية قطاع الأعمال، وخفض مستوى البطالة. وفي بعض الأحيان، تتضمن تلك

العامّة للدولة، فسوف يتم سد هذا العجز بعد تعافي الاقتصاد. وقد وضعت تلك النظرة الأساس التي قامت عليه ( لمواجهة التداعيات Deal New فلسفة "الاتفاق الجديد" ) الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الكساد الكبير. (5)

ويمكن للحكومات استخدام فائض الميزانية للقيام بأمرين: إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي السريع، وتحقيق استقرار الأسعار في حالة ارتفاع معدلات التضخم. وتفترض النظرية الكينزية أن خفض الإنفاق الحكومي يقلل من مستويات الطلب الكلي ويُقلص الاقتصاد، ويحقق بالتالي استقرار مستوى الأسعار. لكن مازال يدور الجدل حول مدى فعالية الحوافز المالية كأحد أدوات السياسة المالية التوسعية. والسبب الرئيسي للخلاف القائم بين الاقتصاديين هو أثر المزاخمة، حيث قد يترتب على الاقتراض الحكومي ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يقلل من الأثر التحفيزي لزيادة الإنفاق الحكومي. ففي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي (مثال: إصدار سندات حكومية)، أو التمويل بالعجز. ويترتب على تمويل عجز الموازنة بإصدار تلك السندات الحكومية ارتفاع أسعار الفائدة، حيث يخلق الاقتراض الحكومي طلباً أعلى على الائتمان في الأسواق المالية، وهو ما قد ينتج عنه انخفاض جزئي في الطلب الكلي على السلع والخدمات لتعويض التأثير التوسعي المباشر للتمويل بالعجز، وبالتالي تقليل فعالية الحوافز المالية. لكن يؤكد الكينزيون أنه على الرغم من وجود أثر المزاخمة في حالة التمويل بالعجز، إلا أن السياسة المالية التوسعية تظل فعالة، حيث تكون المزاخمة في نطاق محدود. (6)

وفقاً للنظرية الكلاسيكية، تعمل السياسة المالية التوسعية أيضاً على خفض صافي الصادرات، مما يؤدي إلى خفض الناتج القومي الإجمالي والدخل. فزيادة أسعار الفائدة التي تنتج عن الاقتراض الحكومي تؤدي إلى جذب

البطالة وفقاً للنسب المقبولة عالمياً. وهذا يعني أن السياسة المالية تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على مدار الدورات الاقتصادية. (4)

وتؤثر التغيرات التي تُجريها الحكومة في مستوى الضرائب والإنفاق العام على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتي تشمل: الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي، الادخار والاستثمار، توزيع الدخل، وتخصيص الموارد. ومن خلال التأثير على تلك المتغيرات الاقتصادية يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من السياسات المالية، والتي تتضمن النمو الاقتصادي، استقرار مستوى الأسعار، والتشغيل الكامل.

وباعتبار أن السياسة المالية تستهدف استقرار الاقتصاد خلال مروره بالدورات الاقتصادية، تنقسم السياسة المالية إلى نوعين: سياسة توسعية وسياسة انكماشية. (1, 3) تتضمن السياسة المالية التوسعية زيادة مستوى الإنفاق الحكومي و/أو خفض معدلات الضريبة. ويتم اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الجزء الإضافي من الإنفاق. ويهدف هذا النوع من السياسات إلى زيادة الطلب الكلي في اقتصاد يُعاني من الركود أو الكساد. وعلى العكس، تستهدف السياسة الانكماشية خفض مستوى الإنفاق الحكومي و/أو زيادة معدلات الضريبة، وذلك لمواجهة الميول التضخمية للاقتصاد.

تشير النظرية الكينزية إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي وخفض معدل الضرائب هي أفضل الطرق للتأثير على الطلب الكلي وتحفيزه، وذلك يعُقب تقليل الإنفاق وزيادة الضرائب تزامن مع النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، ذهب أنصار النظرية الكينزية بأنه ينبغي استخدام السياسة المالية التوسعية في أوقات الركود أو انخفاض النشاط الاقتصادي كأداة أساسية لبناء إطار لنمو اقتصادي قوي والعمل على تحقيق التشغيل الكامل. ومن الناحية النظرية، إذا كان سيترتب على السياسة التوسعية عجز في الموازنة





(، أن حدوث وباء عالمي قد ينتج عنه هبوط في 2006) الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة ١,٦٪. كما بسبب عوامل مرتبطة بجائحي العرض والطلب (9) تبنى جانب آخر من الدراسات نهجًا مختلفًا عن طريق إجراء مقارنات تاريخية بترجمة الآثار الاقتصادية لأوبئة عالمية حدثت بالفعل على الواقع الاقتصادي الحالي لجائحة كورونا. ففي دراسة أجراها بارو وآخرون (، توصل الباحثون إلى أن نسبة الوفيات التي 2020) حدثت خلال جائحة الأنفلونزا الإسبانية في الفترة ١٩١٨-١٩٢٠، والتي بلغت ٢,١٪ من إجمالي عدد سكان العالم، تعادل الآن ما يقرب من ١٥٠ مليون حالة وفاة في العالم (بافتراض أن عدد سكان العالم في عام ٢٠٢٠ يبلغ ٧,٥ مليار نسمة). كما انتهى الباحثون إلى أن نسبة الوفيات السابق ذكرها تعادل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٪ وانخفاض في الاستهلاك الخاص بنسبة ٨٪. (10)

وبناء على التوجيهات التي صدرت عن منظمة الصحة العالمية، والتي تضمنت العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء، توقع الاقتصاديون تباطؤ كبير في الأنشطة الاقتصادية. ووفقًا للتقرير الصادر عن (2020)، فإنه من المتوقع انكماش صندوق النقد الدولي (الاقتصاد العالمي بنحو ٣٪ خلال عام ٢٠٢٠، وهو ما يتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (11, 12). كما تضمن التحديث الأخير لتقرير صندوق (في يونيو ٢٠٢٠ توقعات لانكماش 2020b) النقد الدولي في الاقتصاد العالمي يصل إلى ٤,٩٪ خلال عام ٢٠٢٠ (12, 13). وقد انتهى هذا التقرير إلى أن العوامل التي سوف تساهم في هذا الانكماش ترجع إلى الأسباب الآتية: (أ) تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي؛ (ب) انخفاض النشاط في بعض القطاعات أثناء إجراءات الإغلاق؛ انخفاض حاد في إنتاجية الشركات التي يستمر نشاطها أثناء

كما أن تأثيرها يكون محدود في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير.

(2020) المصدر: ستيل وهاريس

كما يوضح الجدول رقم (٢) تقسيم السياسات المالية التي يمكن اتخاذها في الدول النامية من حيث الهدف. جدول رقم (٢) أنواع السياسات المالية التي يمكن تطبيقها في الدول النامية من حيث الهدف

نوع السياسة	الأدوات
سياسات تستهدف تحفيز الاستهلاك الخاص	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سياسات ضريبية</li> <li>• نفقات تحويلية وتدبير الحماية الاجتماعية</li> </ul>
سياسات تستهدف تشجيع الاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سياسات ضريبية</li> <li>• مرتبطة بتكاليف الإنتاج</li> <li>• سياسات ضريبية مرتبطة بالأرباح</li> </ul>
سياسات تستهدف تشجيع الإنفاق الحكومي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سياسات استثمار الحكومي</li> <li>• سياسات لتحفيز الاستهلاك الحكومي</li> </ul>

(2020) المصدر: ستيل وهاريس

### 3. الآثار الاقتصادية للوباء العالمي

يترتب على الأوبئة التي تنتشر على نطاق واسع آثارًا سلبية على الأنشطة الاقتصادية، على الأقل في الأجل (، تتضمن الآثار 2013 القصير. ووفقًا لجوناس (الاقتصادية للأوبئة: أ) الآثار الناتجة عن تدابير التباعد، حيث قد يتخلى الأفراد عن استهلاك وشراء الاجتماعي، سلع وخدمات معينة، (ب) التكاليف المباشرة، مثل تكاليف المستشفيات والرعاية الصحية، (ج) التكاليف غير المباشرة، مثل فقدان الوظائف والإنتاج، (د) آثار أخرى، مثل تعطيل الخدمات والسفر. (8)

وقد حاولت العديد من الدراسات وضع نماذج لتوقعات الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأوبئة. فعلى سبيل المثال، توقعت دراسة أجراها الباحثان جونونج وروغر

الادخار، وهو ما سوف يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي. (14, 15) ويرتبط المحور الثالث بتأثير الوباء على جانب العرض، فقد ينتج عن الوباء اختلالات متوقعة في سلاسل التوريد والمرتبطة باستمرار توقف الإنتاج في بعض القطاعات، وهو ما سيؤثر سلباً على الطلب على العمالة والتوظيف، الأمر الذي يؤدي إلى فترات طويلة من تسريح العمالة وارتفاع معدلات البطالة. (14, 15).

وبالنسبة لتأثير الجائحة على الأسواق المالية، فقد قام بالدوين (2020) بتحليل الصدمات التي تصيب الأسواق المالية نتيجة حالة الترقب التي تجتاح تلك الأسواق. (16) إلى أن تلك الصدمات تمثل 2020 وقد أشار بالدوين ( ظاهرة شائعة في الأسواق المالية خلال الفترات التي تتسم بدرجات عالية من عدم يقين، حيث تنخفض ثقة المتعاملين في تلك الأسواق والتعاملات التي تتم فيها. وفي نهاية المطاف، سوف تتوقف حدة تلك الصدمات على الخصائص الوبائية لتلك الجائحة وما تخلفه من أعراض صحية. كما ترتبط تلك الصدمات بسلوك المنتجين والمستهلكين خلال فترة انتشار الوباء، وباستجابة السياسة العامة للوباء. (16)

وعلاوة على تحليل تأثير الوباء على الأسواق المالية، قام بالدوين (2020) بدراسة تأثيره على تدفقات الدخل في الاقتصاد. فمن المتوقع أن تنتج عن فترات الإغلاق وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية انخفاض في دخل الأسر وهو ما يؤثر بالسلب على مستوى الادخار والاستهلاك. ومن المعلوم أن أي انخفاض في مستوى الادخار سوف يُخفِّض بدوره من الاستثمار ومخزون رأس المال. (16). كذلك يترتب على انخفاض دخل الأفراد انخفاض الطلب على الواردات، وهو ما يترتب عليه انخفاض في دخل الشركاء التجاريين، وبالتالي انخفاض في طلب هؤلاء الشركاء على صادرات الدولة. وكذلك تتسبب الصدمات التي تحدث في جانبي الطلب والعرض في تعطيل سلاسل التوريد المحلية والدولية. وأخيراً، تؤدي جميع الصدمات

الإغلاق؛ ود) وجود حالة من عدم اليقين. (13)

ومن المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية للوباء واسعة النطاق، مع تأثيرات مختلفة على أسواق العمل، سلاسل التوريد، الأسواق المالية، والاقتصاد العالمي. وقد تختلف الآثار الاقتصادية السلبية باختلاف شدة إجراءات التباعد الاجتماعي (مثل الإغلاق وحظر التجوال)، وكذلك مدة تنفيذ تلك الإجراءات ومدى الالتزام بها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الوباء والتدخل الحكومي المرتبط به إلى آثار سلبية على العدالة الاجتماعية، مع زيادة حدة تلك الآثار على بعض الفئات الاجتماعية بشكل خاص. (12)

ولفهم الأثر الاقتصادي السليبي المحتمل لجائحة كورونا، من المهم التفرقة بين ثلاثة محاور اقتصادية، والتي من المتوقع أن تتأثر سلباً بالصدمات الناتجة عن الوباء. فوفقاً لدراستان قام بهما كارلسون-سزليزك وتتضمن الثلاثة (2020). (14, 15) a & b 2020 وآخرون ( محاور سألقة الذكر: المحور الأول، وهو مرتبط بالآثر المباشر للوباء والمتعلق بانخفاض استهلاك السلع والخدمات، حيث قد يؤدي طول فترة الوباء وتدبير الابتعاد الاجتماعي إلى أمرين: الأمر الأول مرتبط بوضع قيود على حركة المواطنين وهو ما يؤثر على الطلب على السلع والخدمات، حيث قامت بعض الدول بتحديد ساعات معينة يومياً لشراء اللوازم والاحتياجات اليومية، بينما طبقت بعض الدول، خصوصاً تلك التي شهدت انتشار كبير للوباء وارتفاع في نسبة الوفيات الناتجة عنه، حظراً تاماً لحركة المواطنين وبالتالي غلق تام لأغلب القطاعات الاقتصادية الأمر الثاني مرتبط بالعوامل النفسية المتعلقة بالوباء، وهي حالة الخوف وعدم اليقين لدى المستهلكين، مما يدفعهم لترشيد الإنفاق على الاستهلاك. أما المحور الثاني، فهو مرتبط بالتأثير غير المباشر للوباء الناجم عن صدمات الأسواق المالية وأثارها على الاقتصاد الحقيقي، حيث من المرجح أن تنخفض ثروات الأفراد مع زيادة متوقعة في

الفرصة البديلة المترتبة على الإغلاق الناتج عن الوباء لدراسة تأثيره على الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استنتجت الدراسة إلى أن هناك فقدان للرفاهية ناتج عن التوقف الكلي أو الجزئي للقطاعات الاقتصادية. تتمثل تلك الخسارة في انخفاض نسبة العمالة لرأس المال نتيجة لتسريح أو غياب العمال. (12, 20) وانتهت الدراسة إلى أن الخسارة في الرفاهية تقدر بما يقرب من 7 تريليون دولار لكل سنة من الإغلاق الناتج عن الوباء. (12, 20) وتجدر الإشارة إلى أن الابتكارات الطبية في تطوير اللقاحات، وإجراءات تعقب الحالات المخالطة للمصابين، وإجراءات إدارة المخاطر في مقر العمل، قد تساهم في تعويض جانب من الخسارة يقدر بـ 2 تريليون دولار لكل سنة من الإغلاق. (12, 20)

وعلى جانب الاستهلاك والاقتراض داخل الولايات ( بتحليل 2020 المتحدة الأمريكية، قام بيكر وآخرون ) تأثير جائحة كورونا على استهلاك الأفراد. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفترة الأولى من الوباء شهدت ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي خصوصاً على السلع الغذائية، ولكن أعقب هذا الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي انخفاضاً في إجمالي إنفاق الأفراد. (21) وفي دراسة أخرى قام بها بندر ( باستخدام استبيان على شبكة الإنترنت 2020 وآخرون ) تضمن 500 مستهلك داخل الولايات المتحدة لدراسة سلوكهم وردود أفعالهم إزاء الوباء العالمي. وانتهت الدراسة إلى أن 28٪ من المستهلكين محل الدراسة قد قاموا بإلغاء أو تأجيل أي خطط مستقبلية للسفر، في حين أن 40٪ من المستهلكين محل الدراسة خفضوا من شرائهم للمنتجات الغذائية. (12, 22) كما استنتجت الدراسة إلى أن المستهلكين عادة ما يتوقعون تضخمًا اقتصاديًا كنتيجة

والاختلالات السابقة إلى انخفاض الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض في توظيف عوامل الإنتاج المختلفة. وفي هذه الحالة، يتأثر عنصر العمل أكثر من رأس المال من خلال تخفيض ساعات العمل أو تسريح العمالة وبالتالي انخفاض الدخل الناتجة عن عنصر العمل. (16)

وعلى مستوى الدول، حاولت العديد من الدراسات تحليل آثار جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، توقع لودفيغسون وآخرون (2020) انخفاض في الإنتاج الصناعي بنسبة 12,75٪ وانخفاض في نسبة التوظيف في قطاع الخدمات بنسبة 17٪، بالإضافة إلى انخفاض مستمر في الرحلات الجوية، واستمرار لحالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد ( بتحليل 2020 كما قام جوردا وآخرون (17) الكلي. معدل العائد من سعر الفائدة الحقيقي<sup>1</sup> وقد توصلت الدراسة إلى أنه قد ترتب على الوباء تأثير سلبي على معدل سعر الفائدة الحقيقي، وهذا يرجع إلى انخفاض الطلب الاستثماري نتيجة لزيادة نسبة رأس المال لكل وحدة من العمالة (نتيجة لانخفاض العمالة خلال فترة الوباء)، بالإضافة إلى زيادة التدفقات الادخارية كإجراء احترازي لمواجهة الخسارة في الثروة. (18) وقد أجرى كوبييون ( استبيان لتقييم توقعات الأفراد داخل 2020 وآخرون ) الولايات المتحدة لمؤشرات الاقتصاد الكلي في ظل انتشار جائحة كورونا. وقد انتهت الدراسة إلى أن الإغلاق الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية كان أكثر تأثيراً على الاستهلاك، التوظيف، مستوى الأسعار، عدم اليقين، والمدفوعات المرتبطة بالرهن العقاري بالمقارنة بتأثير معدل الإصابة بالوباء. (19)

( بتحليل تكلفة 2020 وفي نفس الإطار، قام موليجان )

<sup>1</sup> معدل العائد من سعر الفائدة الحقيقي هو مستوى العائد الحقيقي من الأصول الآمنة والتي تنتج عن العرض والطلب على رأس المال الاستثماري بعد استبعاد أثر التضخم.

على القطاع الصحي والرعاية الصحية مقارنة بالقطاعات الأخرى، نظرًا لبداية ظهور الوباء عالميًا في المنطقة محل الدراسة. (24) الدراسة.

وبإجراء مقارنة تاريخية بين الآثار الاقتصادية لفيروس سارس<sup>2</sup> الذي انتشر على نطاق واسع عام ٢٠٠٣ والآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا، أشار البنك ( إلى أن القطاع الاستهلاكي في 2020 الآسيوي للتنمية الصين يعتبر من أكبر القطاعات المتأثرة بالفيروس، فقد شهد الاستهلاك المحلي انخفاضًا حادًا ومؤقتًا كنتيجة لتفشي الفيروسين السابق ذكرهما، وذلك نتيجة للتغيرات السلوكية أو التغيرات في السياسات، حيث ارتبط انخفاض / الاستهلاك ببقاء الأشخاص في منازلهم كإجراء وقائي أو نتيجة لفرض تدابير حظر وتقييد التجوال من قبل الحكومة. وهو ما حدث بالفعل خلال تفشي فيروس سارس في (24) الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حيث انخفض نمو تجارة التجزئة في الصين بنحو ثلاث نقاط مئوية خلال الربع الثاني من وبالنظر لسرعة تفشي فيروس كورونا (24) عام ٢٠٠٣. المستجد بالمقارنة بالسلالة الأولى من الفيروس (سارس)، فمن المتوقع أن يكون حجم التأثير على الاستهلاك أكبر من ذلك الذي حدث في ٢٠٠٣، وإن كانت حدة التأثير سوف تتوقف على مدة وسرعة انتشار الوباء والسياسات المتبعة لمكافحته. ففي حالة طول مدة تفشي الوباء واتساع نطاق انتشاره بحيث يصبح ظاهرة متكررة تؤثر ماديًا على النشاط التجاري في المستقبل، فإنه سوف يؤثر بالسلب (24) أيضًا على معدلات الاستثمار.

وبالإضافة إلى تأثيره على القطاع الاستهلاكي في الصين وآسيا، يؤثر الوباء العالمي على التدفقات السياحية في الدول محل الدراسة. وبالنظر لأهمية هذا القطاع

لانتشار الوباء العالمي. (22)

وقد ركزت بعض الدراسات على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا في مناطق مختلفة، ومنها على سبيل المثال (2020 الدراسة التي قام بها ديميرجوك-كانت وآخرون ) وقد هدفت الدراسة لتحليل الأثر الاقتصادي لتدابير التباعد الاجتماعي في بعض الدول الأوروبية ودول آسيا الوسطى من خلال ثلاث مؤشرات مختلفة: استهلاك الكهرباء، انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين (بشكل أساسي من قطاع الصناعة والمواصلات)، وتنقلات الأفراد. (23) وقد توصلت الدراسة إلى أن تدابير التباعد الاجتماعي أدت إلى ١٠٪ انخفاض في النشاط الاقتصادي في الدول والمناطق محل الدراسة. (23)

وعلى مستوى آسيا، هناك عدة قنوات يمكن من خلالها أن يؤثر تفشي فيروس كورونا المستجد على النشاط الاقتصادي. ففي دراسة صادرة عن البنك الآسيوي للتنمية (، ترتب على الوباء العالمي انخفاضًا حادًا ومؤقتًا 2020) في الاستهلاك المحلي على المدى الزمني القصير في الصين والاقتصادات الأخرى في آسيا، وهذا بالإضافة إلى انخفاضات متتالية في الاستثمار نظرًا لحالة الترقب التي ومن (24) اجتاحت الأسواق المالية في تلك الدول. القطاعات التي تأثرت أيضًا في الدول محل الدراسة قطاع السياحة والرحلات الجوية. وقد أدت تلك الآثار إلى تداعيات تمثلت في ضعف الطلب في قطاعات واقتصادات أخرى من خلال الروابط التجارية والإنتاجية بين تلك وعلى جانب العرض، تعرضت الدول (24) القطاعات. محل الدراسة إلى اختلالات في الإنتاج والتجارة. وعلى الجانب المالي، أدت سرعة انتشار المرض والمعدل المرتفع للوفيات في تلك الدول إلى زيادة كبيرة في الإنفاق

شخص حول العالم بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفقًا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية.

فيروس سارس (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) هو السلالة<sup>2</sup> الأولى من فيروس كورونا الذي انتشر في نهاية عام ٢٠١٩. وقد تم اكتشاف أولى حالات فيروس سارس في الصين في نهاية عام ٢٠٠٢. وقد أدى تفشي الفيروس عالميًا إلى وفاة أكثر من ٨٠٠٠

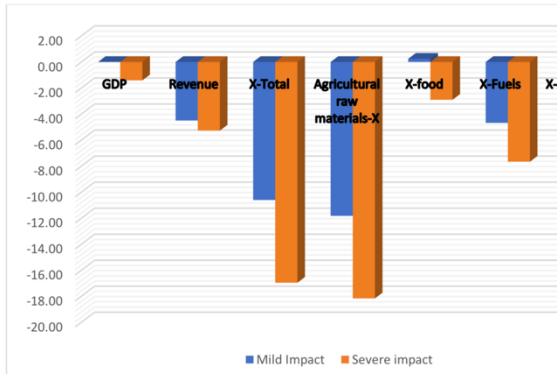
المتجهين لتلك الدول. وهو ما حدث أثناء تفشي فيروس سارس في ٢٠٠٣، حيث شهدت دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا، تايلاند، وجمهورية كوريا انخفاضًا في عدد السياح القادمين من خارج آسيا، على الرغم من انخفاض عدد إصابات فيروس سارس آنذاك في تلك الدول. (24)

وعلى جانب العرض، يترتب على الوباء اختلالات في جانب العرض وسلاسل التوريد. فقد أدت تدابير حظر التجوال والإغلاق القسري للأعمال التجارية في منطقة آسيا إلى اضطرابات في الإنتاج والتجارة في العديد من القطاعات الاقتصادية، وساهم في ذلك أيضًا إغلاق الحدود وحظر السفر وغيرها من القيود المفروضة على حركة البضائع، الأشخاص، ورأس المال. وتشير بعض البيانات إلى هبوط مؤقت في الإنتاج المحلي في الصين بنسب تتراوح من ٥٠٪-٦٠٪ مقارنة بالمستويات العادية للإنتاج. ويؤدي هذا التأثير على الإنتاج داخل الصين إلى (24) اضطرابات في حركة التجارة الدولية، حيث تعتبر الصين مركزًا عالميًا وإقليميًا للتصنيع وسلاسل القيمة، وهي تعتمد بالتالي على الواردات من السلع الوسيطة من العديد من الدول، كما يقوم الإنتاج في بعض تلك الدول على مدخلات وعوامل إنتاج صينية.

وبالنسبة لقارة أفريقيا، فسوف يترتب على الوباء العالمي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,١٪، وقد يصل الانكماش في بعض الاقتصادات إلى ٧,٨٪. (26) ويعزي هذه الانكماش إلى انخفاض حجم التجارة الدولية الذي خلفه الوباء، مما يؤثر على مُصدري السلع الأساسية في القارة. كذلك ترتب على تفشي الفيروس خسائر في الإيرادات الضريبية في دول القارة مما يقلل من قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة والأساسية اللازمة للتصدي للأزمة. ووفقًا لدراسة صادرة عن مؤتمر الأمم (، يُقدَّر المتوسط الإقليمي 2020 المتحدة للتجارة والتنمية )

كمصدر للدخل لكثير من الاقتصادات النامية في آسيا، حيث تمثل عائدات السياحة الخارجية أكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لبعض تلك الدول، بينما تتجاوز إجمالي عائدات السياحة الداخلية والخارجية ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ما يقرب من نصف أعضاء البنك الآسيوي للتنمية. (25) وعلى الجانب الآخر، والأهم من ذلك، يشكل السياح الصينيين الآن نسبة كبيرة من السياح في العديد من هذه الاقتصادات، حيث زاد عدد السياح القادمين من جمهورية الصين الشعبية ثمانية أضعاف من أقل من ١١ مليون سائح في عام ٢٠٠٣ إلى ما يقرب من ٨٧ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، كان السياح من جمهورية الصين (24) الشعبية يمثلون أكثر من ربع إجمالي عدد السياح الوافدين إلى ميانمار، تايلاند، منغوليا، جمهورية كوريا، فيتنام، (24) كمبوديا، بالاو، وهونغ كونغ.

ومن المتوقع أن تتخفف أعداد السياح الوافدين وعائدات هذا القطاع بشكل حاد في العديد من الاقتصادات الآسيوية النامية، نتيجة لتدابير الحظر المفروضة على السفر عالميًا وبالإضافة للسلوك الاحترازي للأفراد وتأجيلهم لرحلاتهم الجوية. وقد فرضت الصين حظرًا على الرحلات الجوية للأفواج السياحية المتجهة للخارج في يناير ٢٠٢٠. وقد أثر هذا الحظر على ٥٥٪ من إجمالي الرحلات السياحية للأفواج الصينية المتجهة إلى الخارج. وفي المقابل، فرضت أكثر من ٤٧ دولة حظرًا على (24) رحلاتها الجوية من وإلى الصين، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والاتحاد الأوروبي، وهو ما ترتب عليه انخفاض في أعداد السياح الوافدين إلى الصين بنسبة لا تقل عن ٧,٧٪، وهو الانخفاض الذي شهدته عام وبالنسبة (24) ٢٠٠٣ كنتيجة لتفشي فيروس سارس. للاقتصادات النامية في آسيا، فحتى بدون حظر صريح للسفر إليها، فقد انخفض عدد السياح من غير الصينيين



Note: X = exports.

(المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٢٠)

ومن المرجح أن تكون عواقب الوباء عميقة وطويلة

الأمد على المنطقة العربية. حيث من المتوقع أن ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة ٥,٧٪، مع توقع بانكماش اقتصادات بعض البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة بنسبة تصل إلى ١٣٪، مما يمثل خسارة إجمالية قدرها ١٥٢ مليار دولار أمريكي. (27) وقد دفعت التداعيات الناتجة عن الوباء وانخفاض أسعار الوقود صندوق النقد الدولي إلى خفض توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أدنى مستوى لها منذ ٥٠ عامًا. كما انهارت قيمة أسواق الأسهم في المنطقة بنسبة ٢٣٪، مما حرم المنطقة من رأس المال الذي كان من الممكن استثماره خلال مرحلة الانتعاش. (11, 27) وسوف تنعكس تلك الآثار على جميع البلدان والمجتمعات المحلية في المنطقة، مع احتمال كما تشير. تعرض بعض الفئات السكانية لضرر بالغ التقديرات إلى أن عدد الفقراء سوف يرتفع بمقدار ١٤,٣ مليون شخص، ليصل الإجمالي إلى أكثر من ١١٥ مليون شخص، وهو ما يعادل ربع إجمالي السكان في المنطقة العربية. (27) وينتمي الجزء الأكبر من نسبة الفقراء في الآونة الأخيرة إلى الطبقة الوسطى. وإذا استمرت معدلات الفقر في الارتفاع لفترة طويلة، فقد يتأثر الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة. كما أن اعتماد المنطقة بشكل كبير على الواردات من الغذاء قد يترتب عليه نقصًا في الغذاء وارتفاعًا في أسعاره في ظل عدم استقرار حركة

للخسائر في الإيرادات العامة في أفريقيا بنحو ٥٪، مع تقلص إجمالي صادرات البضائع بنحو ١٧٪. (26) ويوضح الشكل رقم (١) تأثير جائحة كورونا على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في القارة الأفريقية في ظل سيناريوهات التأثير المعتدل والشديد للفيروس مقارنة بالمعدلات الأساسية.

وتبين التقديرات الواردة في النموذج الذي تبنته دراسة ( أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ) الصادرات في أفريقيا ستخضع بنسبة ١٠,٦٪ في ظل سيناريو يتسم بتأثير معتدل للوباء. (26) ويرجع هذا الانخفاض إلى هبوط صادرات الوقود تليها الصادرات الغذائية. كما أن حدوث انخفاض كبير في أسعار الوقود من شأنه أن يتسبب في خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية على النحو الذي لوحظ في ظل سيناريوهات التأثير المعتدل والشديد للفيروس على حد سواء. وعمومًا، قد تلاحظ وجود انكماش (صفر تغيير) في الناتج المحلي الإجمالي في إطار سيناريو للتأثير المعتدل للفيروس. ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا سوف ينخفض بنسبة ١,٤٪ إذا أدى الوباء إلى كساد في الاقتصاد العالمي. (26) وسيترتب على هذا الكساد العالمي انخفاضات متتالية في إجمالي صادرات أفريقيا بنسبة ١٧٪ مع خسائر في الإيرادات الناتجة عن التجارة الدولية تصل إلى ٥,٣٪. (26) علاوة على ذلك، سوف تتعرض صادرات المواد الخام الزراعية لانهاية كبيرة، وهو ما يؤثر بالسلب على الاقتصادات الأفريقية التي تعتمد أساسًا على هذا القطاع مثل بنين وغامبيا.

الشكل رقم (١) تأثير جائحة كورونا على القارة الأفريقية

التجارة الدولية الناتجة عن تفشي الوباء. (27) وفي منطقة يوجد بها ١٤,٣ مليون شخص عاطل عن العمل، تقدر منظمة العمل الدولية خسارة ما يعادل ١٧ مليون وظيفة يوضح الجدول رقم (٣) ملخص للدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والإقليمي.

جدول رقم (٣) ملخص للدراسات السابقة

مقدار التأثير (إن وُجد)	نوع التأثير	المؤشرات	النطاق	الدراسة
٦,١٪	انخفاض/سلبى	الناتج المحلي الإجمالي	الاتحاد الأوروبي	(Jonung & Roeger, 2006)
-	انخفاض/سلبى	الإنتاج الاستهلاك الخدمات حركة الأشخاص والبضائع	الاقتصاد العالمي	(Jonas, 2013)
٦٪ ٨٪	انخفاض/سلبى	الناتج المحلي الإجمالي الاستهلاك الخاص	الاقتصاد العالمي	(Barro et al., 2020)
-	سلبى	الاستهلاك الأسواق المالية جانِب العرض (البطالة، سلاسل التوريد)	الاقتصاد العالمي	(Carlsson-Szlezak et al., 2020a; 2020b)
-	سلبى	الأسواق المالية	الاقتصاد العالمي	(Baldwin, 2020)
٣-٩,٤٪	انكماش/سلبى	حجم الاقتصاد العالمي	الاقتصاد العالمي	(IMF, 2020a; 2020b)
-	سلبى	سعر الفائدة الحقيقي	الولايات المتحدة الأمريكية	(Jordà et al., 2020)
٧٥,١٢٪ ١٧٪	انخفاض/سلبى	الإنتاج الصناعي التوظيف في قطاع الخدمات	الولايات المتحدة الأمريكية	(Ludvigson, 2020)
-	سلبى	الاستهلاك مستوى الأسعار التوظيف الرهن العقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	(Coibion et al., 2020)
٧ تريليون دولار	خسارة/سلبى	فقدان الرفاهية	الولايات المتحدة الأمريكية	(Mulligan, 2020)
-	زيادة مبدئية ثم انخفاض بشكل عام	الإنفاق الاستهلاكي	الولايات المتحدة الأمريكية	(Baker et al., 2020)
-	انخفاض/سلبى	الإنفاق الاستهلاكي السياحة والسفر	الولايات المتحدة الأمريكية	(Binder et al., 2020)
١٠٪	انخفاض/سلبى	استهلاك الطاقة انبعاثات قطاع النقل	الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى	(Demirguc-Kunt et al., 2020)

<ul style="list-style-type: none"> <li>● ثلاث نقاط مئوية</li> <li>● -</li> <li>● %٦٠-%٥٠</li> <li>● انخفاض قصير المدى في الإنتاج المحلي في الصين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انخفاض/سلبي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● حركة الأشخاص</li> <li>● الاستهلاك</li> <li>● السياحة</li> <li>● جانب العرض</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● آسيا</li> </ul>	<p>(Abiad et al., 2020)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● %٨,٧-%٤,١</li> <li>● %٥</li> <li>● %١٧</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انخفاض/سلبي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>● الإيرادات الضريبية</li> <li>● الصادرات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● أفريقيا</li> </ul>	<p>(UNCTAD, 2020)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● %١٣-%٧,٥</li> <li>● %٢٣</li> <li>● ٣,١٤ مليون شخص</li> <li>● %١٧</li> <li>● ١٧ مليون وظيفة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● خسارة/انخفاض/سلبي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الناتج المحلي الإجمالي</li> <li>● قيمة أسواق الأسهم</li> <li>● عدد الفقراء</li> <li>● صادرات</li> <li>● توظيف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المنطقة العربية</li> </ul>	<p>(UN, 2020)</p>



ولكن سوف يؤثر تفشي الوباء بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، الحسابات المالية الخارجية، وسهولة العملات الأجنبية. (29, 30) وبالإشارة إلى وجود احتياطات دولية تُقدَّر بـ ٤٥,٥ مليار دولار بالإضافة إلى ٧ مليارات دولار من الودائع بالعملات الأجنبية، تتوقع مؤسسة فيتش أن مصر تستطيع إبطاء تدفقات رأس المال إلى الخارج على المدى القصير، لكنها تحذر من تآكل سريع في تلك الاحتياطات إذا استمرت التدفقات إلى الخارج. (29, 30) وتتوقع بعض الدراسات أن ينتج عن الجائحة انخفاض في الاستهلاك الخاص، والذي يمثل ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، في ظل إغلاق للأنشطة الاقتصادية للحد من انتشار الفيروس. كما يتوقع ( أن الفيروس المستجد 2020 بنك الاستثمار القومي ) يهدد ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لمصر مع توقع بانكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٣٪ بحلول نهاية العام. (30)

وقد أدى الوباء إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وسط مخاوف المستهلكين من عدم القدرة على الوصول إلى المتاجر. وقد أدى ذلك إلى تخفيضات في المخزون في منافذ البقالة الكبيرة التي أثرت أيضاً على الأعمال التجارية في السلع الاستهلاكية سريعة الحركة ( وقطاعات التجزئة والقطاعات التجارية FMCG ) الأخرى، حيث تعمل المصانع بأقل من طاقتها الإنتاجية الكاملة، مما أثر على مخزون منافذ البيع بالتجزئة. (30) كما تضررت الشركات التي تستورد مدخلات الإنتاج من تأخر الشحن الناتج عن توقف الرحلات الجوية، مما انعكس أيضاً على توافر بعض المنتجات التي تعتمد على تلك المدخلات المستوردة. كما أدى الوباء إلى زيادة كبيرة في الطلب على الأقنعة الجراحية، المطهرات، والكحول الإيثيلي، مما ترتب عليه زيادة كبيرة في أسعارها ونقص في عرضها.

(، فإنه 2020 وفقاً لمؤسسة فيتش للتقييم الائتماني )  
قد تؤدي أزمة الوباء العالمي إلى انخفاض بنسبة ١,١٪ في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة من أبريل

#### 4. مصر وجائحة كورونا: الآثار الاقتصادية واستجابة السياسات المالية

تأثر الاقتصاد المصري بتفشي جائحة كورونا كما هو الحال بالنسبة لاقتصادات دول العالم. وبجانب تأثيره على الصحة العامة، فقد ترتب على الوباء العالمي آثاراً واسعة المدى على مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر. وقد اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات سواء على مستوى القطاع الصحي أو على الجانب الاقتصادي لمواجهة التداعيات المرتبطة بالفيروس وسرعة انتشاره. وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، فقد تم اتخاذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية لتنشيط الاقتصاد ومكافحة خطر انكماش النشاط الاقتصادي المرتبط بتدابير الإغلاق وحظر التجوال التي تزامنت مع تفشي الجائحة. وباعتبار أن الهدف من هذه الورقة هو تحليل الآثار الاقتصادية للوباء على مصر بالإضافة إلى تحليل الجانب المالي من السياسات الاقتصادية في مصر، فسوف ينقسم هذا الجزء من الورقة إلى قسمين: يُخصص القسم الأول لبيان الآثار الناشئة عن الوباء العالمي على الاقتصاد المصري، بينما يُقدم القسم الثاني تحليلاً اقتصادياً لما تم اتخاذه من سياسات مالية في مصر.

##### أ. الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على مصر

مع بداية انتشار الجائحة في مطلع عام ٢٠٢٠، شهد شهر فبراير تأخر في الواردات الصينية في الموانئ المصرية. وبالرغم من التوقعات بارتباط الجائحة بآثار سلبية على اقتصادات الدول، قامت بعض الشركات المدرجة في البورصة المصرية بتقديم إفصاحات عن عدم تأثر أعمالها بتفشي الوباء. كما اعتقد مسؤولو السياحة في البداية ضالة تأثير الفيروس على السياحة الوافدة. ومع ذلك، ومع تزايد عدد الحالات المؤكدة محلياً وعالمياً، فإن الفيروس المستجد قد أثر على الاقتصاد المصري على جبهات متعددة.

(، فإنه 2020 وفقاً لمؤسسة فيتش للتقييم الائتماني )  
من المتوقع أن تدعم الاحتياطات الدولية المستقرة والإصلاحات المالية الحكومية وضع مصر الائتماني،

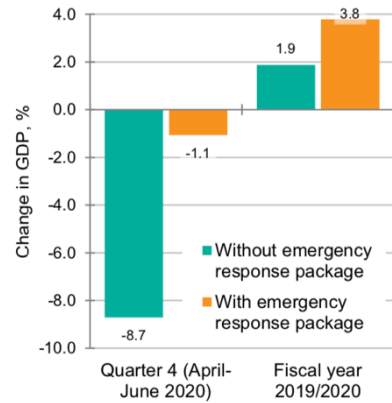
صعيد التصدير، يتوقع الخبراء أن تتخفف عائدات التصدير لمصر بنسبة ٢٥٪ طوال عام ٢٠٢٠، حيث تواجه حركة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي (خاصة إيطاليا) والولايات المتحدة تأخيرات داخلية وخارجية، الأمر الذي سيؤثر أيضًا على الحسابات الخارجية لمصر. (30) وعلى الجانب الآخر، من المرجح أن تتخفف حركة الواردات إلى مصر، ويرجع ذلك إلى تركيز الموردين في الخارج على الأسواق المحلية، مما سيؤثر على عدد من الشركات المصنعة في مصر، وخاصة في قطاعات الأجهزة الكهربائية والأجهزة الإلكترونية والمنسوجات، والتي تعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة. (30)

وترتبط بحركة التجارة العالمية عائدات قناة السويس والتي تعتبر مصدر هام من مصادر العملة الأجنبية لمصر. ومع تأثير الوباء العالمي على التجارة العالمية، تشهد ممرات التجارة الدولية بالفعل انخفاضًا ملحوظًا في حركة المرور بها والإيرادات. وقد شهدت قناة السويس المصرية، التي جذبت ٥,٧ مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، بعض الانخفاضات في عدد سفن الحاويات التي تمر عبر القناة بنسبة ٧,٣٪ خلال فبراير ٢٠٢٠، بينما انخفض عدد سفن الركاب والبضائع بنسبة ٢٢,٢٪ و ١,٣٪ على التوالي. (30) ويترتب على قلة عدد السفن التي تعبر القناة انخفاض إيراداتها، مما قد يؤدي إلى تقلص سيولة العملة الأجنبية في مصر، وزيادة عجز الحساب الجاري، والتأثير سلبيًا على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. وقد توقع بعض الدراسات انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة تتراوح ١٠٪-٢٠٪. (30, 32)

ومن بين القطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة قطاع الخدمات، حيث انخفض بنسبة ١٠,٩٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة ٨,٣٪. (31) وعلى العكس، كان تأثير الأزمة على الزراعة أقل حدة. وعلى الرغم من أن الأسر ذات الدخل المرتفع تواجه أكبر خسائر في الدخل، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض ستشهد أيضًا انخفاض دخلها

إلى يونيو من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بنفس ٢٠١٩. (31) وبافتراض غياب الفترة خلال ٢٠١٨ إجراءات استجابة الحكومة المصرية لحالة الطوارئ التي نتجت عن الجائحة، فقد يصل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة بنسبة ٨,٧٪. ومع مراعاة تطبيق الحكومة لحزمة الاستجابة للطوارئ، توقعت الدراسة معدل نمو سنوي قدره ٣,٨٪ للعام المالي ٢٠٢٠. وفي حالة غياب حزمة الاستجابة/ ٢٠١٩ للطوارئ، قد يصل انخفاض معدل النمو السنوي إلى ١,٩٪. (31) ويوضح الشكل رقم (٢) التغيرات التي من المتوقع أن تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود أو غياب حزم الإنقاذ الحكومية خلال الفترة أبريل إلى يونيو من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بنفس الفترة خلال ٢٠١٩.

شكل رقم (٢) مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠ ومقارنة بنفس الفترة العام السابق في ظل وجود أو غياب حزم إنقاذ حكومية



(2020) المصدر: برايسينجر وآخرون وبالنسبة لتأثير الجائحة على التجارة الخارجية، وانطلاقًا من أن أكبر الشركاء التجاريين لمصر هم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا والصين وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي تعد من جميعًا بين الاقتصادات التي تأثرت بشدة بالوباء، فقد تأثرت حركة التجارة الخارجية لمصر مما انعكس على ميزانها التجاري. وفي محاولة لاحتواء انتشار المرض، أوقفت هذه البلدان جميعًا نشاطها الصناعي، مما سيكون له آثار سلبية مباشرة على التجارة المتبادلة بينها وبين مصر. وعلى

حجم تأثير تفشي المرض على الاقتصاد. تتوقع الدراسة أن يؤدي انخفاض التحويلات إلى زيادة معدلات البطالة والتضخم في مصر بالإضافة إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. (33) ويوضح الجدول رقم (٤) تأثير جائحة كورونا على تحويلات المصريين في الخارج.

جدول رقم (٤) تأثير جائحة كورونا على تحويلات المصريين في الخارج

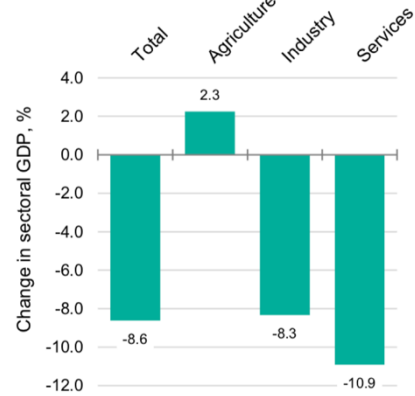
حجم التأثير	الانخفاض المتوقع للعام المالي	الانخفاض المتوقع للعام المالي
أفضل سيناريو	منخفض (٨,١ مليار دولار)	١٠٪ (٦,٢ مليار دولار)
سيناريو معتدل	متوسط (٣ مليار دولار)	١٢,٥٪ (٣ مليار دولار)
أسوأ سيناريو	مرتفع (٨,٣ مليار دولار)	١٥٪ (أكثر من ٣,٣ مليار دولار)

(المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية ٢٠٢٠)

ومن المتوقع أن يترتب على الوباء خسائر كبيرة في قطاع السياحة في مصر. فبعد التعافي من عدم الاستقرار السياسي الذي بدأ في ٢٠١١، أصبح قطاع السياحة ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر، حيث يمثل أكثر من ٥٠٪ من عائدات الخدمات في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. (30) وفي منتصف مارس ٢٠٢٠، أوقفت الحكومة حركة النقل الجوي (باستثناء الشحنات) من وإلى مصر حتى منتصف أبريل ٢٠٢٠. ويقدر الخبراء أن تعليق السفر، الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ مارس ٢٠٢٠، قد يكلف قطاع الطيران خسائر بقيمة ٢,٢٥ مليار جنيه بحلول نهاية مارس. (30) كما أوقفت الحكومة السياحة الداخلية في مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء، وأمرت بإجلاء السياح من الفنادق وحجزت العمال في تلك الفنادق لفترة الحجر الصحي لمدة ١٤ يومًا. ووفقًا لجمعية وكلاء السفر المصرية، انخفضت الحجوزات الجديدة بنسبة ٧٠٪-٨٠٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وانخفضت معدلات الإشغال في الفنادق. (34) كما أشار وزير السياحة والآثار، إمكانية أن يؤدي الإغلاق إلى خسائر شهرية

بشكل كبير. وهو ما يتطلب حماية اجتماعية شاملة من قبل الحكومة لتعويض خسائر الدخل للأسر الفقيرة، الأمر الذي يضع عبئًا إضافيًا على الموازنة العامة للدولة، لا سيما في ظل انخفاض الإيرادات من النشاط الاقتصادي المنكمش. (31) وبالرغم من التأثير السلبي للأزمة على الاقتصاد المصري، إلا أن هذه الخسائر أقل من تلك المتوقعة في دول أخرى، وخاصة تلك التي لجأت إلى فترات طويلة من الإغلاق الكامل. ويوضح الشكل رقم (٣) تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية في مصر من خلال التغير في الناتج المحلي الإجمالي القطاعي.

شكل رقم (٣) تأثير جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في مصر خلال الفترة أبريل-يونيو ٢٠٢٠

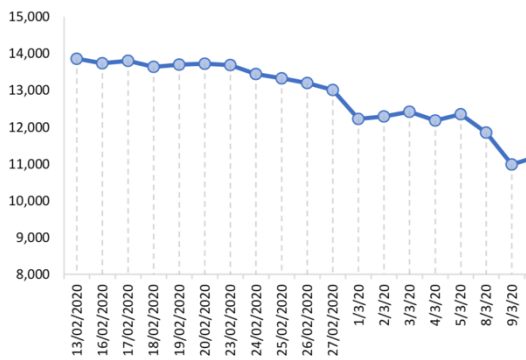


(المصدر: برايسينجر وآخرون 2020)

وعلى جانب التحويلات، تعد تحويلات العمالة الوافدة أكبر مصدر للعملة الصعبة في مصر، حيث توفر ٢٧ مليار دولار سنويًا من حوالي ٥ ملايين وافد (تقديرات ٢٠١٨)، وهي تمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي عائدات العملات الأجنبية. (30) وتأتي معظم هذه التحويلات من المصريين المغتربين في دول الخليج. وفي حالة تقليص أرباب الأعمال في تلك الدول لمشاريعهم و/أو تسريح العمالة، فقد تشهد مصر ضعفًا في القوة الشرائية للأسر، خاصة بالنسبة للعائلات التي تعتمد بشكل أساسي على التحويلات من الخارج. وقد يؤثر تفشي الوباء أيضًا على قيمة الجنيه المصري، والتي بدأت بالفعل في الانخفاض منذ بداية تفشي الوباء. وفي دراسة أجريت في مارس ٢٠٢٠، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020) بتقييم التأثير المحتمل للوباء على التحويلات وفقًا لثلاثة سيناريوهات بناء على

الوباء. (30) وقد ساهمت تلك التدخلات في تعافي السوق، ( من أفضل المؤشرات EGX30 حيث اعتُبر مؤشر ) العالمية من حيث الأداء بحلول نهاية مارس ٢٠٢٠. ولكن تعرض السوق للهبوط مرة أخرى بنسبة ٢,٨٪ كنتيجة لإعلان الحكومة فرض حظر جزئي للتجوال خلال نفس الشهر لاحتواء تفشي الوباء. (30) ويوضح ( في الفترة من ١٣ EGX30 الشكل رقم (٢) تطور ) فبراير ٢٠٢٠ إلى ٢٥ مارس ٢٠٢٠. ( خلال شهري فبراير EGX30 شكل رقم (٤) تطور مؤشر ) ومارس ٢٠٢٠

Benchmark Index -EGX30- Mover



(المصدر: البورصة المصرية ٢٠٢٠)

وبالنسبة لتأثير الجائحة على التوظيف والبطالة، قام عدد أصحاب العمل بتسريح العمال أو منح الإجازات الإلزامية غير المدفوعة بسبب النقص الحاد في التدفقات النقدية، خاصة بين الشركات الصغيرة. (30) ويتربط على انخفاض النشاط الاقتصادي الناتج عن الوباء فقدان أكثر من ٦,٦ ألف وظيفة مؤقتة بين أبريل ويونيو ٢٠٢٠، خاصة في قطاع الخدمات والصناعة. (31) ويعود سبب فقدان الوظائف بشكل أساسي إلى تأثير الجائحة على القوى العاملة في قطاع الخدمات، ويلبها قطاع الصناعة. كما تم رصد عدد قليل من فرص العمل الجديدة في قطاع الزراعة. وترجع هذه الزيادة في فرص العمل إلى انتقال العمالة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية. (31) وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة ترتفع في القطاعات الأكثر تأثراً بصدمات العرض والطلب الناتجة عن الوباء، مثل الفنادق والمطاعم والأنشطة الرياضية والترفيهية والعاملين والصناعة. (31)

بقيمة ١ مليار دولار في قطاع السياحة. (30) وتقدر مجموعة جولدمان ساكس انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ في عدد السياح بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مما قد يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ٢٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (مقارنة بتوقعات الحكومة البالغة ٦٪). (30) ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بسبب انخفاض السياحة الوافدة. كما تعاني شركات السياحة من الحجزات الملغاة ونقص التدفق النقدي والديون المستحقة. ومن المتوقع أن تخفف برامج الحكومة والبنك المركزي للتمويل وتخفيف الديون من حدة تلك الآثار على الصناعة.

وبالنسبة لتأثير الوباء على الأسواق المالية، بدأت تداعيات الوباء على البورصة المصرية نتيجة للاضطرابات العالمية خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٢٠، مما أدى إلى محو جميع المكاسب التي حققتها منذ بداية عام ٢٠٢٠. (30) وفي مطلع مارس ٢٠٢٠، تكبدت البورصة أكبر خسارة تداول في يوم واحد منذ عام ٢٠١٢، حيث انخفض مؤشر (، وهو ما ترتب عليه إيقاف التداول مؤقتاً EGX30) لأول مرة منذ سبتمبر ٢٠١٩. وخلال شهر مارس ( الأسوأ أداءً في منطقة EGX30 ٢٠٢٠ أصبح مؤشر ) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث انخفض بحوالي ٢٢٪ بين ١٥ و ١٩ مارس، وبنسبة ٣٧٪ منذ بداية العام. (30) وفي محاولة لإنقاذ الأسهم من الهبوط، تقدمت عدد من الشركات لإعادة شراء أسهم الخزانة (المستردة). ونتيجة للخسائر التي لحقت بالسوق المالي، ضخت بعض البنوك الحكومية مثل البنك الأهلي المصري وبنك مصر ما يعادل ٣ مليار جنيه مصري في السوق خلال شهر مارس ٢٠٢٠. (30) وبنهاية نفس الشهر، قام البنك المركزي بشراء أسهم بقيمة ٢٠ مليار جنيه مصري تطبيقاً لسياسته النقدية التوسعية، وهو ما يعادل ٥٪ من (، وذلك لدعم EGX100 القيمة السوقية من مؤشر ) قيمة الأصول في ظل الاضطرابات الناشئة عن

- الرسم.
- تخفيض الضريبة على أرباح الأسهم بنسبة ٥٠٪، حيث سيدفع المستثمرون ضريبة استقطاع بنسبة ٥٪ (أقل من ١٠٪) على توزيعات الأرباح من الشركات المدرجة.
  - تعجيل مدفوعات صندوق دعم الصادرات، والتي تبلغ مليار جنيه مصري كمتأخرات بالكامل بحلول نهاية أبريل ٢٠٢٠ بالإضافة إلى ١٠٪ كمدفوعات نقدية للالتزامات الجديدة خلال شهر يونيو ٢٠٢٠.
  - توسيع نطاق قانون الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية من خلال صرف ٢٧,٦ مليار جنيه مصري في شكل أموال إلى ٢,٤ مليون أسرة، بما في ذلك ١٠ ملايين مستفيد، بالإضافة إلى زيادة المعاشات بنسبة ١٤٪ اعتباراً من عام ٢٠٢١.
  - تقديم راتب يُدفع لمرة واحدة بقيمة ٥٠٠ جنيه مصري للعمال الموسمين المسجلين عبر الإنترنت لدى وزارة القوى العاملة، وقد تم تسجيل حوالي ١٣٠,٠٠٠ عامل حتى نهاية مارس ٢٠٢٠.
  - تمديد تعليق الضريبة على الأراضي الزراعية لمدة عامين إضافيين.
  - تمديد الموعد النهائي للإقرارات الضريبية الشخصية حتى منتصف أبريل والتنازل عن رسوم الدفع الإلكتروني للمدفوعات عبر الإنترنت. وقد درست مصلحة الضرائب المصرية تأجيل الموعد النهائي لتقديم الطلبات للمراجعين والشركات، وتحديدًا الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ويتضح من الإجراءات السابقة أنه عند تصميم حزم التحفيز لمواجهة الأزمة، لا تسعى الحكومة إلى معالجة الآثار الاقتصادية فحسب، بل أيضاً معالجة آثارها الاجتماعية. (36, 37). وهذا هو الحال في مصر، حيث تم إدخال عدد من التدابير الاجتماعية بهدف تخفيف تأثير
- ب. استجابة السياسات المالية في مصر
- تتوافق حزم السياسات المصرية لمواجهة الآثار المترتبة على الوباء مع النصائح والإجراءات العالمية التي تتضمن تنفيذ مجموعة من الأدوات التقليدية لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية، والتي اتخذت شكل سياسة نقدية، حزم تحفيز مالي، وتدبير مالية لضمان السيولة. هذا بالإضافة إلى التدابير التي تستهدف حماية القطاعات والمجموعات المعرضة أكثر من غيرها للمخاطر الاقتصادية الناتجة عن الوباء. (35)
- وعلى غرار الدول الأخرى، أطلقت الحكومة المصرية حزمة تحفيز كاملة بقيمة ١٠٠ مليار جنيه على الأقل لمكافحة الصدمات الناتجة عن الوباء. تشمل التدابير المالية لدعم الاقتصاد والسوق المالي ما يلي: (30, 35)
- تخفيض سعر الغاز الطبيعي والكهرباء للاستخدام الصناعي بمقدار ١٠ قروش للكيلوواط/ساعة للشرائح المتوسطة والعالية والمرتفعة جداً. وتُقدّر مصادر حكومية تكلفة التخفيضات في أسعار الكهرباء بحوالي ٧ مليارات جنيه وحدها.
  - تخفيف تسويات مدفوعات الضرائب العقارية للشركات الصناعية والسياحية بمنحها إعفاء ضريبياً لمدة ثلاثة أشهر، مع السماح للشركات أيضاً بتسوية التزامات الضرائب العقارية الحالية على أقساط شهرية حتى سبتمبر ٢٠٢٠.
  - خفض ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة المصرية إلى ٠,١٢٥٪ (من ٠,١٥٪) للمستثمرين الأجانب و ٠,٠٥٪ (أقل من ٠,١٥٪) للمستثمرين المحليين، مع إعفاء جميع المعاملات الفورية في البورصة من ضريبة الدمغة.
  - تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة حتى الأول من يناير ٢٠٢٢، وإعفاء المستثمرين الأجانب نهائياً من

خلال فرض ضريبة الكورونا بنسبة ١٪ على جميع الرواتب في جميع القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة وعلى الموظفين الذين يزيد صافي دخلهم الشهري عن ٢٠٠٠ جنيه مصري (١٢٥ دولارًا أمريكيًا) بالإضافة إلى نسبة ٠,٥٪ على معاشات الدولة، وذلك اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٠ ولمدة ١٢ شهرًا. (36)

يتضح من الإجراءات السابقة أن مواجهة التباطؤ الاقتصادي على المستوى العالمي والمحلي أمر لا مفر منه. كما اتسمت السياسة المالية في مصر بالتنوع والحكمة، وهو أمر متوقع في ظل انخفاض عالمي في أسعار الفائدة. فقد تضمنت الأهداف الأساسية لتلك السياسات استقرار معدلات التضخم المحلية، زيادة الاحتياطيات الأجنبية، وتحسين المؤشرات المالية، وكل ذلك بالإضافة إلى الحاجة إلى المضي قدمًا في النمو الاقتصادي لتعزيز القطاعات الإنتاجية وتخفيف عبء الدين العام. كما اتضحت أهمية إجراءات التحفيز المالي للمرحلة الحالية، مع الحاجة لاستمرار بعضها إلى بعد الأزمة. (35)

وقد تولت بعض الدراسات تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية التي اتخذتها مصر لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الوباء، وبالتالي مدى الاستمرار في تطبيق تلك السياسات. فعلى سبيل المثال، هدفت الدراسة التي قامت بها الخشن (2020) إلى بيان الآثار المترتبة على الاستمرار في السياسات الاقتصادية الحالية في مصر في ظل حالة عدم اليقين التي يفرضها الوباء العالمي. (35) وتضمنت الإشكالية الأساسية لتلك الدراسة التساؤل الآتي: ما هي معايير الحماية ضد الاستخدام المفرط للسياسات التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة، وبالتالي تلافي الآثار الجانبية التي قد تنتج عن الإفراط في استخدامها؟ وقد انتهت الدراسة إلى أنه عند مراجعة حزم السياسات التي تم اتخاذها في الأزمات السابقة، تتضح أهمية تنفيذ السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية ضمن إطار مؤسسي مناسب. ومع ذلك، يجب التعامل مع السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية بحذر في البلدان النامية التي

الوباء على الفقراء. وتضمنت التدابير الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة المصرية: (36) أولاً، زيادة المكافآت الخمس المستحقة للمتقاعدين بنسبة ٨٠٪ من الأجر الأساسي مع تطبيق زيادة سنوية بنسبة ١٤٪ للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ ثانيًا، تم توسيع مظلة برنامج تكافل وكرامة، فقد تم إطلاق البرنامج كشبكة للأمان الاجتماعي في عام ٢٠١٥ بمساعدة برنامج البنك الدولي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي (بتمويل إضافي قدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي في عام ٢٠١٩)، وشمل حوالي ٢,٤ مليون أسرة (٩,٤ مليون فرد)، أي ما يقرب من ١٠٪ من سكان مصر قبل الوباء مع مدفوعات شهرية قدرها ٣٢٥ جنيهًا مصريًا. واستجابةً للوباء، تم الآن توسيع مظلة البرنامج ليشمل ١٠٠,٠٠٠ أسرة إضافية؛ ثالثًا، تم منح العائلات التي تنتمي للطبقة المتوسطة وذات الدخل المنخفض تخفيضًا في معدل الفائدة يتراوح بين ١٠٪ إلى ٨٪ لقروض الإسكان؛ ورابعًا، زيادة المدفوعات الشهرية للقيادات المجتمعية النسائية في المناطق الريفية تتراوح بين ٣٠٠ جنيه إلى ٩٠٠ جنيه مصري. (36, 38) ويعد هذا الإجراء الأخير في غاية الأهمية نظرًا لأن ما يقرب من ٥٠٪ من النساء العاملات في مصر يعملن بشكل غير رسمي وبأجور محدودة، وتصبح بالتالي فرصهم محدودة للحصول على تدابير الحماية الاجتماعية، (39) وهو ما يجعل النساء من بين الفئات الأكثر تضررًا في مصر من تفشي جائحة كورونا. (36)

وفيما يتعلق بآلية تمويل حزم التحفيز المالية التي تبنتها مصر لمواجهة الأزمة، سعت الحكومة إلى الاعتماد بشكل أساسي على الاقتراض. فقد حصلت الحكومة المصرية على قرض بقيمة ٥,٢ مليار دولار أمريكي (٨٣ مليار جنيه مصري) من صندوق النقد الدولي. (36, 40) كما حصلت على ٥ مليار دولار أمريكي (٨٣ مليار جنيه مصري) من الأسواق الخارجية عبر سندات في واحدة من أكبر عمليات الإصدار التي قامت بها الحكومة المصرية. (36, 41) وبالإضافة إلى الاقتراض، سعت الحكومة المصرية إلى تعبئة الإيرادات الضريبية من

إضافيًا على بنود الإنفاق الأخرى (مثل الإعانات والأجور)، وهو ما سيدفع المزيد من الأسر في النهاية للعيش تحت خط الفقر. (36, 40) أما البُعد الثاني لتأثير تلك السياسات، فيتعلق بالتوسع في الحيز المالي نتيجة زيادة الإيرادات من ضريبة الكورونا المفروضة على الرواتب والمعاشات التقاعدية. ومع ذلك، نظرًا لأن مصر، مثل العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، تواجه تحديات كبيرة في فرض ضرائب على الدخل الشخصي خاصةً في ظل كبر حجم القطاع غير الرسمي. وبالتالي، قد لا توفر تلك الضريبة الإيرادات المنشودة من فرضها. وخلصت الدراسة إلى أن التأثير الصافي للسياسات المالية المطبقة لمواجهة الأزمة سوف يتمثل في ضغط هائل على الحيز المالي للدولة. (36)

وبالنسبة لتأثير تلك السياسات على مكافحة الفقر، فقد تبين التأثير المحدود للتدخلات الاجتماعية، ولا سيما التحويلات النقدية، من حيث التخفيف من حدة الفقر نظرًا لضآلة المبالغ الممنوحة وفقًا لبرامج الحماية الاجتماعية. (36) وهذا بالإضافة إلى التأثير السلبي لزيادة الضرائب على مستويات الفقر في البلاد. وبالرغم من ذلك، يترتب على مراعاة الحكومة لنوع الجنس في تبنيها للسياسات الاجتماعية التي تم تطبيقها استجابةً للوباء من خلال منح إعانات نقدية للقيادات المجتمعية النسائية في المناطق الريفية، وإمكانية البناء على ذلك لتطوير نهج أكثر مراعاةً للنوع الاجتماعي في الموازنات المستقبلية بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار طويل الأجل في قطاع الصحة، وهو ما سيُرتب آثارًا إيجابية على التنمية المستدامة. (36)

##### 5. النتائج والتوصيات

استنتجت الدراسة إلى أن التأثير الأولي للجائحة على الاقتصاد العالمي تمثل في انكماش وتباطؤ في القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة إجراءات الإغلاق وتقييد حركة الأشخاص والبضائع التي طبقتها مختلف دول العالم. وقد

تعاني عادة من مجموعة من المشكلات تتضمن: طول فترات الركود، الأمر الذي يفرض اتخاذ سياسات مالية توسعية على النحو الذي يتعارض مع ترشيده الإنفاق العام؛ المشكلات المالية الهيكلية؛ ضعف أثر المضاعف؛ ضعف عمليات الموازنة وضعف المؤسسات المالية، وبالتالي عدم فعالية حزم التحفيز وخطورتها والمبالغة في تطبيقها؛ التأثير السياسي على الموازنة العامة في ظل قواعد مالية متقلبة. (35)

ويترتب على ضعف المؤسسات إساءة استخدام التدخلات المعاكسة للدورات الاقتصادية من أجل التخفيف من الاختلالات المالية الهيكلية أثناء الركود طويل الأمد. ومن ثم، فإن التدابير المؤسسية ضرورية لتجنب الاستخدام المفرط أو إساءة استخدام التدخلات الحكومية في أوقات الأزمة. ولتلافي تكرار الأخطاء القديمة، يجب أن تتم التدخلات المالية والنقدية في الوقت المناسب وبحذر ضمن مجموعة مناسبة من الضمانات المؤسسية. وهذا الأمر ليس فقط ضروري لضمان استدامة النتائج المالية والنقدية المتحققة من تلك التدخلات، ولكن أيضًا لتجنب تفاقم الاختلالات الهيكلية التي تستمر في مصر بغض النظر عن الدورات وأوقات الأزمات.

ولتحليل استجابة السياسات المالية للأزمة وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، استنتج الخشن وآخرون (2020) تأثير تلك السياسات على الحيز المالي<sup>3</sup> لمصر من بُعدين مختلفين. (36) يتعلق البُعد الأول بالضغط على الحيز المالي والمتولد عن زيادة الاقتراض لتمويل السياسات المالية المطبقة خلال الأزمة. فقد اعتمدت الحكومة المصرية على الاقتراض الداخلي والخارجي لتوفير التمويل اللازم لتلك السياسات. وفي حين أن زيادة الاقتراض قد مكنت الحكومة من الاستجابة للأزمة، إلا أن تلك الزيادة لها آثارًا طويلة المدى حيث يجب خدمة هذه الديون من موازنات الأعوام المالية القادمة. ويترتب على زيادة التزامات خدمة الدين ضغطًا

دون التأثير على نفاذها للأسواق أو بقاء مديونيتها في حدود يمكن تحملها.

<sup>3</sup> وفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي، يشير الحيز المالي إلى "المساحة المتوفرة للبلدان كي تزيد من عجز موازنتها العامة بصفة مؤقتة

مالية تقديرية وتحكمية مما يترتب عليه إساءة استخدام تلك السياسات.

وفي ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بأنه لضمان استدامة وفعالية السياسات المتخذة لمواجهة التداعيات الاقتصادية الوباء في مصر، يجب أن تتم التدخلات الحكومية في إطار نقدي ومالي قائم على أهداف والتزامات محددة، بحيث تكون التدخلات التحكومية أو التقديرية مؤقتة وفي أضيق الحدود. كذلك توصي الدراسة بضرورة التنسيق على الجانب المالي والنقدي لتجنب أي تعارض قد يحدث بين السياستين مع ضمان تمكين المؤسسات السياسية السليمة.

كذلك يقضي تصميم وتنفيذ سياسات مالية سليمة ومستدامة في مصر تبني رؤية شاملة لكافة المؤشرات الاقتصادية ولا يعني بالضرورة مسابرة الدورات الاقتصادية (Pro-cyclical). كما يتضح أن قصر الفاصل الزمني بين التخطيط والتنفيذ لتلك السياسات من جانب وظهور أثارها من جانب آخر يزيد من فعالية تلك السياسات ويقى الاقتصاد من أثارها العكسية.

وبالنظر للتكلفة التي تتحملها الدولة في سبيل تطبيق الحوافز المالية، توصي الدراسة بضرورة تصميم سياسات فعالة من خلال التركيز على القطاعات التي تساهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل، مثل تطوير الصناعات المحلية والحد من الفقر، بدلاً من مجرد السعي إلى تنشيط الطلب على المدى القصير.

كذلك بالنظر إلى التحديات المالية التي تواجه الحكومة المصرية، توصي الدراسة بأنه من بين الخيارات الضريبية التي توفر الإمكانيات الأكبر لمواجهة تداعيات الوباء، التخفيضات المؤقتة في ضريبة القيمة المضافة لتحفيز الاستهلاك، والسياسات الضريبية المرتبطة بتكاليف الإنتاج مثل التخفيضات الضريبية المؤقتة علي الاستثمارات لتحفيز الاستثمار. كما يمكن أن تركز سياسات الإنفاق العام على الأشغال العامة ومشروعات البنية التحتية التي توفر فرص العمل، أو على الوسائل البديلة لتقديم الحماية الاجتماعية، مثل توسيع مجال

ترتب على انتشار الوباء العالمي تأثير سلبي (على الأقل على المدى القصير) على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الأسعار، الطلب الكلي، العرض الكلي، والبطالة، بالإضافة إلى تأثيره على الأسواق المالية.

ولم يختلف الوضع كثيرًا في مصر، حيث ترتب على تفشي الوباء اختلالات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك قطاع الخدمات والصناعة، مع تحسن طفيف في قطاع الزراعة. وقد كان لتلك الاختلالات أثر سلبي على النمو الاقتصادي في مصر من خلال تداعيتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى الوباء إلى اضطرابات واسعة المدى في تحويلات المصريين الخارج، إيرادات السياحة، إيرادات قناة السويس، مستوى التوظيف في مصر.

وقد استنتجت الدراسة إلى أن الحكومة المصرية تبنت مجموعة كبيرة من السياسات المالية في محاولة لكبح التأثير السلبي للجائحة. وقد تنوعت تلك السياسات بين حوافز مالية وضريبية لتشجيع الاستهلاك والاستثمار الخاص، نفقات تحويلية وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الإنفاق العام لتنشيط الطلب الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.

وقد انتهى البحث إلى فعالية أغلب تلك السياسات على المدى الزمني القصير، حيث ساهمت تلك السياسات في التخفيف من حدة آثار الجائحة، خاصة في ظل انتعاج الحكومة للإغلاق الجزئي للأعمال ثم العودة التدريجية لها، مع ملاحظة تأثير محدود لبرامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير إيجابي لمراعاة الحكومة لنوع الجنس في تبنيها للسياسات الاجتماعية وللاستثمار الحكومي في قطاع الصحة.

وأخيرًا خلصت الدراسة إلى أن توسع الحكومة المصرية في الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل تلك السياسات سوف يترتب عليه آثار سلبية على الحيز المالي، مكافحة الفقر، واستدامة المالية العامة. كما أن ضعف الإطار المؤسسي للسياسات المالية يفتح الباب لسياسات



الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك قطاع الخدمات والصناعة، مع تحسن طفيف في قطاع الزراعة. وقد كان لتلك الاختلالات أثر سلبي على النمو الاقتصادي في مصر من خلال تداعيتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد استنتجت الدراسة إلى أن الحكومة المصرية تبنت مجموعة كبيرة من السياسات المالية في محاولة لكبح التأثير السلبي للجائحة. وقد انتهى البحث إلى فعالية أغلب تلك السياسات على المدى الزمني القصير. كما أشارت الدراسة إلى أن توسع الحكومة المصرية في الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل تلك السياسات سوف يترتب عليه آثار سلبية على الحيز المالي، مكافحة الفقر، واستدامة المالية العامة.

#### المراجع

1. Stošić-Mihajlović L. Conditionality economic policy and economic system. Journal of Process Management New Technologies. 2015;3(1):76-83
2. Leslie Kramer. What Is Fiscal Policy? : Investopedia; 2019 [cited 2020 17 December]. Available from: <https://www.investopedia.com/insights/what-is-fiscal-policy>
3. Kimberly Amadeo. Fiscal Policy: Types, Objectives, and Tools: The Balance; 2018 [cited 2020 17 December]. Available from: <https://www.thebalance.com/what-is-fiscal-policy-types-objectives-and-05844tools-33>
4. Jane G. Gravelle, Donald J. Marples. Fiscal Policy and Recovery from the COVID-19 Recession. USA: Congress, 2020. Contract No.: R46460
5. Michael Schmidt. A Look at Fiscal and Monetary Policy: Investopedia; 2018 [cited 2020 17 December]. Available from: <https://www.investopedia.com/articles/economics/12/fiscal-or-monetary-policy.asp>
6. CliffNotes. Economic Effects of Fiscal Policy: Houghton Mifflin Harcourt; 2013 [cited 2020 17 December]. Available from: [https://archive.vn/20130410171108/htm.cliffsnotes.com/study\\_guide/Fiscal-Policy.topicArticleId-9789,articleId-9749.htm](https://archive.vn/20130410171108/htm.cliffsnotes.com/study_guide/Fiscal-Policy.topicArticleId-9789,articleId-9749.htm)

الحصص التموينية، الخدمات المحلية المدعمة، والإعانات النقدية. كذلك تري الدراسة ضرورة زيادة المخصصات المالية للحكومات المحلية لتمويل المشروعات الصغيرة، والتي يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة إذا تم تعبئة الموارد المالية اللازمة لتلك المشروعات بسرعة أكبر بالمقارنة بالمشروعات القومية.

كما توصي الدراسة بضرورة التركيز على الاستثمار في التعليم أو تنمية المهارات أو الرعاية الصحية أو البحث والتطوير، حيث يُعتقد أن الاستثمار في هذه المجالات له تأثيرات مضاعفة على المدى الطويل. وكذلك يترتب على الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين الخدمات الصحية وتبني تقنيات جديدة، زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي. ويتمشى هذا النوع من سياسات الإنفاق أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة.

أخيراً وبالنظر أن مصر من الدول ذات الحيز المالي المحدود، توصي الدراسة بضرورة تعظيم دور المشاريع الرأسمالية الممولة من شركاء التنمية، بما في ذلك الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، حيث يساهم التمويل الخارجي من شركاء التنمية في زيادة تعبئة الموارد المالية، كما يخفف أيضاً من آثار مزاحمة الإنفاق الحكومي ويُنتج مضاعفات أكبر بالمقارنة بالتمويل المحلي.

#### 6. الخاتمة

ناقش هذا البحث الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي والإقليمي مع التركيز على مصر كدراسة حالة، مع بيان للسياسات المالية المطبقة في مصر لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة وتقييم فعاليتها وآثارها. استنتجت الدراسة إلى أن التأثير الأولى للجائحة على الاقتصاد العالمي تمثل في انكماش وتباطؤ في القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة إجراءات الإغلاق وتقييد حركة الأشخاص والبضائع التي طبقتها مختلف دول العالم. ولم يختلف الوضع كثيراً في مصر، حيث تترتب على تقشي الوباء اختلالات في القطاعات

- a pandemic. National Bureau of Economic Research, 2020 0898-2937
- Baker SR, Farrokhnia RA, Meyer S, Pagel M, Yannelis C. How does household spending respond to an epidemic? consumption during the 2020 covid-19 pandemic. National Bureau of Economic Research, 2020 .0898-2937 1.2
- Binder C. Coronavirus fears and macroeconomic expectations. Review of Economics and Statistics. 2020:1-27 .22
- World Bank. Europe and Central Asia Economic Update, Fall 2020: COVID-The World .19 and Human Capital Bank; 2020 .23
- Abiad A, Arao RM, Dagli S. The economic impact of the COVID-19 outbreak on developing Asia. 2020 World Travel and Tourism Council. Top 20 Countries - Largest Contribution of Travel and Tourism GDP 2019 [cited 2020 20 December]. Available from: <https://www.wttc.org/economic-impact/country-analysis/league-table-summaries> .24
- Gondwe G, editor Assessing the impact of COVID-19 on Africa's economic development. United Nations Conference on Trade and Development; 2020 .25
- United Nations. Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better. United Nations, 2020 .26
- International Labour Organization Monitor. COVID-19 and the world of work. Geneva: International Labour Organization, 2020 .27
- Fitch. Egypt Credit Rating: FitchRatings; 2020 [cited 2020 20 December]. Available from: <https://www.fitchratings.com/entity/egypt-80442214> .28
- Business Studies & Analysis Center. Research Note Impacts of COVID-19 :Pandemic on Egypt's Economy. Cairo American Chamber of Commerce in Egypt, 2020 .29
- Breisinger C, Raouf M, Wiebelt M, Kamaly A, Karara M. Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households: Intl Food Policy Res Inst; 2020 .30
- Iain Steel, Tom Harris. Covid-19 economic recovery: fiscal stimulus choices for lower-income countries. London: Institute for Fiscal Studies, 2020 7.
- Jonas OB. Pandemic risk. Washington D.C.: World Bank, 2013 .8
- Jonung L, Roeger W. The macroeconomic effects of a pandemic in Europe-A model-based assessment. Available at SSRN 920851. 2006 .9
- Barro R, Ursua J, Weng J. Coronavirus Meets the Great Influenza Pandemic .VoxEU org. 2020;20 .10
- International Monetary Fund. World Economic Outlook April 2020: The Great Lockdown. International Monetary Fund Washington, DC; 2020 .11
- Brodeur A, Gray DM, Islam A, Bhuiyan S. A Literature Review of the Economics of COVID-19. IZA Available at ,Discussion Paper No 134 SSRN: <https://ssrncom/abstract=3636640>. 2020 .12
- International Monetary Fund. World Economic Outlook Update, June 2020. Washington DC, June; 2020 .13
- Carlsson-Szlezak P, Reeves M, Swartz P. Understanding the economic shock of coronavirus. Harvard Business Review. 2020 .14
- Carlsson-Szlezak P, Reeves M, Swartz P. What coronavirus could mean for the global economy. Harvard Business Review. 2020;3 5.1
- Baldwin R. Keeping the lights on: Economic medicine for a medical shock. Macroeconomics. 2020;20:20 .16
- Ludvigson SC, Ma S, Ng S. Covid19 and the macroeconomic effects of costly disasters. National Bureau of Economic Research, 2020 0898-2937 .17
- Jordà Ò, Singh SR, Taylor AM. Longer-run economic consequences of pandemics. National Bureau of Economic Research, 2020 0898-2937 .18
- Coibion O, Gorodnichenko Y, Weber M. The cost of the covid-19 crisis: Lockdowns, macroeconomic expectations, and consumer spending. National Bureau of Economic Research, 2020 0898-2937 .19
- Mulligan CB. Economic activity and of medical innovation during the value .20

- responses. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science. 2013;650(1):252-73 .38
- Organisation for Economic Co-operation and Development. The COVID-19 crisis in Egypt 2020 [cited 2020 17 December]. Available from: <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Egypt.pdf>
- Zeitoun N. Women Economic Empowerment Study. The World Bank, 2018 .39
- International Monetary Fund. IMF and Egypt: Frequently asked questions 2020 [cited 2020 17 December]. Available from: <https://www.imf.org/en/Countries/EGY/Egypt-qandas>
- Bloomberg. Egypt sells US\$5 billion Eurobond in its largest-ever issuance 2020 [cited 2020 19 December]. Available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-21/egypt-tests-limits-of-investor-appetite-%20with-eurobond-issuance> .41
- Breisinger C, Abdelatif A, Raouf M, Wiebelt M. COVID-19 and the Egyptian economy: Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances: Intl Food Policy Res Inst; 2020 .32
- Egyptian Center For Economic Studies. Views on crisis: Remittances Egyptians working abroad. Cairo: from Egyptian Center For Economic Studies, 2020 .33
- Egyptian Center for Economic Studies. Views on Crisis: Impacts on tourism sector in Egypt. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies, 2020 .34
- El-Khishin S. Countermeasures for the Cairo: .COVID-19 Outbreak in Egypt Economic Research Forum. .35
- Elkhashen EM, Sarhan A, Ejiogu A. Egyptian budgetary responses to COVID-19 and their social and economic consequences. Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management. 2020 .36
- MW. State fiscal Campbell AL, Sances policy during the Great Recession: Budgetary impacts and policy .37